

الحكومات التونسية تخسر تحدي العدالة بين الجهات

التفاوت التنموي بين الأقاليم أكبر عائق في طريق النمو الاقتصادي



لو كان الفقر رجلا لقتلته

بوجود علاقة مباشرة بين الفقر والظلم. ومن أجل معالجة المستويات المرتفعة للفقر سواء في الأرياف أو المدن، يتوجب على الحكومة التونسية أولاً، الاعتراف بحق جميع المواطنين في الحصول على فرص متكافئة، دون تمييز على أساس الخلفية الجهوية والدينية والثقافية أو الاجتماعية أو العرق، أو النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك.

ويقول عالم النفس الاجتماعي البريطاني ريتشارد هوغان "التمييز بين الطبقات لا يختفي، لكن الطبقات تتعلم طرقاً جديدة للتعبير عن نفسها. مع كل عقد من الزمان نقول إن الطبقة ماتت، لكن الكفن يبقى فارغاً".

ولعل قوله يحيل على ما تواجهه تونس اليوم من عدم إدراك للأبعاد المختلفة لعدم المساواة بين الجهات وغياب الخطط الإنمائية المتكاملة لتقديم حلول في مجالات البنية الأساسية وتوفير الحوافز لتشجيع المبادرة الخاصة وإنشاء المشاريع بالمنطق المحرومة التي من شأنها إيجاد فرص عمل للشباب.

ويحتكر إقليم الشمال الشرقي وتونس الكبرى ما يقارب 25 في المئة من مواطني الشغل، في حين لم تعد هذه النسبة الثلث في الأقاليم الغربية. ورغم أن معالجة هذا التباين، يعد أمراً حيوياً لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، فالدول التي تتبنى مبدأ تكافؤ الفرص للجمع في الدول التي ينمو اقتصادها ويزدهر.

ولا شك أن فكرة تضافر جهود السياسيين التونسيين لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها فئات وطبقات عديدة من المجتمع اليوم هي فكرة نبيلة، لكن من الواضح أن المشهد السياسي التونسي ينحو نحو حالة من الاستقطاب تضر طويلاً بواقع البلاد المتردي، ما يعنى أصح، تجعل التونسيين في حالة انتظار دائم. فهؤلاء لن يفعلوا أي شيء بالمره.

وعلى الرغم من ترديد الكلمات الرنانة حول التنمية الجهوية، دخلت جميع الأطراف السياسية في معادلة صفرية، تتساوى فيها محاسب طرف مع خسائر طرف آخر، لتصبح النتيجة في النهاية صفراً، كما يقول الخبراء. ولن يتحقق أي شيء من دون وجود ثقة بين الشعب والحكومة، وهذه الثقة لن تبنى طالما أصحاب السلطة والنفوذ يتباحثون مع بعضهم بـ"الابتزاز"، ولي الأثرع والتتمتع. بل تأتي الثقة عندما يوفي أصحاب السلطة بوعودهم والتزاماتهم. ولا يشترط أن يكون هؤلاء السياسيون مثاليين، ولا أن يسعوا لإيجاد حلول مثالية. بل عليهم فقط أن يلتزموا بإتمام ما وعدوا بتنفيذه.

في تصريح لوسائل إعلام محلية عن أرقام مفرغة حول انتشار الفقر في تونس وغياب الاستثمارات والتنمية، خاصة في المناطق الداخلية من البلاد التونسية. وأكد القوماني أن جهات الوسط الغربي على غرار القصرين وسيدي بوزيد، تنبؤا مراتب متدنية في معدلات التنمية، وتعيش نسب فقر وبطالة مرتفعة، مشدداً على أن مناطق الشمال الغربي سجلت معدلات رهيبية في غياب التنمية وانتشار الفقر، وهو ما يميز أغلب المناطق الداخلية.

وأوضح أن نسبة التنمية في الجهات والمشاريع المنجزة سواء في القطاع العام أو الخاص، أقل من 50 في المئة.

الوعد التنموية للجهة

مثلت الوعد التنموية لحركة النهضة منذ 2011 خزاناً انتخابياً أخذ في التآكل بعد تبخر الكثير من الوعد التنموية في الجهات الداخلية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية، إذ أن مدن الجنوب والوسط التي توجد فيها أغلب الثروات الطبيعية تتذلل سلم الخدمات الاجتماعية والصحية.

ويشير مراقبون إلى أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وانعدام التوازن في توزيع الثروات بين الجهات تعد من أهم أسباب اندلاع ثورة 14 يناير والإطاحة بنظام الرئيس الراحل بن علي، ومنذ ذلك الوقت تحورت مجمل التحاليل والخطابات السياسية حول البعد الجهوي في تونس وتعد التشخيص وكثرت الحلول النظرية.

لكن بين التفسير والواقع، ظلت الأوضاع على حالها، بدليل تواصل الاعتصامات والحركات الاحتجاجية في العديد من الجهات التي تطالب الحكومات بإيجاد حلول عاجلة وسريعة للانشكالات العالقة على مستوى المرافق الأساسية والبنية التحتية المتردية.

ويؤكد الخبراء أن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها تونس لا تكمن في تفاوت الدخل بين التونسيين، إنما في غياب العدالة الاجتماعية، التي تتجلى في محاباة بعض الجهات، وظلم أخرى. ولعل التحدي الأهم هو الاعتراف

وبعد سقوط نظام بن علي تعهد الإسلاميون بوضع حد للتوزيع غير العادل للثروة، لكن بعد مضي أكثر من عشر سنوات على ثورة يناير 2011 لم تظهر مؤشرات إيجابية في الوقت الراهن حيث غلبت التجاذبات على الساحة السياسية التونسية.

ومنذ عقود، تصنف المناطق الداخلية للبلاد على أن أوضاعها أسوأ من تلك السائدة في الساحل.

وأظهرت دراسة اجتماعية ميدانية أعدها مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الجامعة التونسية أن رفعة الفقر توسعت خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة 30 في المئة بعد أن تآكلت الشرائح السفلى من الطبقة الوسطى وقدمت موقعها الاجتماعي لتتدرج إلى فئة الفقراء نتيجة التحولات الاقتصادية وتدابيرها الاجتماعية في ظل نسق تصاعدي مشط لارتفاع الأسعار مما أدى إلى بروز "ظاهرة الفقراء الجدد" بعد أن تدهورت القدرة الشرائحية لتلك الشرائح بشكل حاد.

وتقول الدراسة التي شملت 5300 عينة موزعة على كامل أنحاء البلاد إن الفقراء الجدد يمثلون نسبة 30 في المئة من العدد الجملي للفقراء تونس البالغ عددهم نحو مليوني فقير من جملة 12 مليوناً عدد سكان تونس.

وتتصدر محافظة القيروان (وسط البلاد)، المرتبة الأولى في نسبة الفقر بـ34.9 في المئة ونسبة الفقر المدقع بـ10.3 في المئة، فيما تأتي محافظة القصرين في المرتبة الثانية بنسبة فقر بـ32.8 في المئة وبـ10.2 في المئة بخصوص نسبة الفقر المدقع.

أما محافظة سيدي بوزيد، التي انطلقت منها شرارة ثورة يناير 2011، فاحتلت المرتبة السابعة بـ31 في المئة من نسبة الفقر و1.4 في المئة بالنسبة للفقر المدقع.

وتعد محافظات تونس العاصمة وعموماً وأريانة خصوصاً الأقل فقراً والأفضل حالاً، فيما تعتبر المحافظات الساحلية شمال البلاد ووسطها أفضل من حيث المؤشرات التنموية مقارنة بالمحافظات الداخلية وجنوب البلاد. وخلال السنوات الأخيرة، أضيف التهديد الإرهابي إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المناطق الداخلية.

ويقول الفصل 12 من الدستور "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي بين المناطق"، غير أن ذلك لم يتحقق فعلياً على أرض الواقع.

وتكشف محمد القوماني مقرر لجنة التنمية الجهوية بمجلس نواب الشعب،

ساهمت في الاحتفاظ السكاني في المدن الكبرى واختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية المتوفرة والمناحة وحاجيات السكان، وظهور أنشطة اقتصادية موازية وهشة ومضرة بالاقتصاد ويزن ممارسها، كالسرقة والتسول والدعارة أو الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة وحتى الشبكات الإرهابية.

وأكد طارق بالحاج محمد الباحث في علم الاجتماع أن هناك فجوة تنموية عميقة بين الجهات وبين الريف والمدينة في تونس، وهذه الفجوة ما فتئت تتعمق عقداً بعد آخر.

وقال بالحاج محمد لـ"العرب" إن "تتبع حركة الهجرة الداخلية ونقاط انطلاقها ووصولها مؤشر حقيقي لمعرفة الجهات الأكثر والأقل نمواً". وأضاف "إذا رصدنا الهجرة الداخلية يمكن أن نقول إن اتجاهها العام يتم من غرب البلاد إلى شرقها، أي من المناطق الطاردة للسكان إلى المناطق والمدن والأقطاب الجاذبة لهم. تحديداً من الجهات الراكدة من الناحية الاقتصادية إلى المناطق المزدهرة اقتصادياً، كتونس العاصمة وصفاقس والمدن الساحلية والوطن القبلي والشمال الشرقي، ومثل هذا الأمر خلق تبايناً إقليمياً واقتصادياً وديموغرافياً واجتماعياً".

وتشير الإحصاءات إلى أن نحو مليون نازح أغلبهم من الشباب، هجروا مناطقهم إلى العاصمة ومدن الساحل التونسي خلال السنوات الأخيرة. وتأتي العاصمة كأكبر حاضرة مستقبلية للشباب الباحث عن موارد الرزق خصوصاً لتوفر خدمات أفضل في النقل والتعليم والصحة مقارنة بحياة الريف الصعبة.

وشدد بالحاج محمد على أن الهجرة الداخلية قد أدت إلى الاختلال الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتعميق التفاوت الجهوي الموجود أصلاً، وساهمت في تفجير الجهات المهمشة من مخزونها البشري الحيوي (خاصة من النساء والشباب) وحرمانها من خبرة وكفاءة أبنائها من ذوي المستوى الدراسي والمهني المتوسط والعالي، الذين كانوا من الممكن أن يملأوا رافعة النهوض الاقتصادي والاجتماعي في مدنهم ووجهاتهم لو أنهم اختاروا الاستقرار فيها، بالإضافة إلى أنها

توسع رقعة الفقر

عبر التاريخ شكّل انعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، فكلما زاد عدد السكان، فاق المعروض من العمالة معدل الطلب عليها، وتراجعت أجور العمال وبالتالي ازداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً. وهذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى تفكك المجتمع وظهور الاضطرابات السياسية.

ويتهم سكان المناطق الداخلية نظام الرئيسين الراحلين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي بتهميشهم مقابل النهوض بالشمال والساحل خاصة مدينتي سوسة والمنستير مسقط رأس الرئيسين، إذ أن 80 في المئة من اعتمادات التنمية كانت للمناطق الساحلية والسياحية و2 في المئة فقط للمناطق الداخلية، فضلاً عن عزوف رجال الأعمال التونسيين عن الاستثمار في المناطق الداخلية. وكذلك يرجع أحد الأسباب إلى تدرج عدد كبير من رؤساء الحكومات في تونس منذ الاستقلال وإلى حد الآن من المناطق المحظولة.

الهوة التنموية بين جهات تونس والفوارق الاقتصادية وظاهرة التمييز في توفير الماء والكهرباء والصرف الصحي والرعاية الصحية لا تزال شاسعة للغاية، ففيما تستحوذ المحافظات الساحلية على حوالي 85 في المئة من المؤسسات الصناعية في البلاد و87.5 في المئة من اليد العاملة في هذا القطاع، فإن سكان المناطق الغربية والجنوبية يعانون من نسب مفرغة للفقر وانعدام الاستثمارات، وجميعها شواهد تبرز حجم التفاوت غير العادل في توزيع الثروات بين المواطنين في هذا البلد، وتوصف بأنها "التحدي الأكبر" الذي خسرتة الحكومات التونسية المتعاقبة، ويهدد مكاسب الديمقراطية في تونس.

طرفاً أغلبياً، فيما صدرت الأزمة إلى الحكومة الحالية برئاسة إلياس الفخفاخ المشاركة فيها أيضاً.

ويرى مراقبون للشأن التونسي أن مساندة الحركة الإسلامية لمعتصمي الكامور وتحميلها المسؤولية إلى الحكومة السابقة (حكومة يوسف الشاهد) يدخلان في إطار تصفية حسابات سياسية مع رئيس الحكومة السابق وموصلة سياسة النأي بالنفس عن فشل تحقيق المطالب الاجتماعية والركوب على أي منجز اجتماعي وطني ونسبه إليها.

ملف حقوق الجهات

فتحت احتجاجات منطقة الكامور بمحافظة تطاوين من جديد ملف حقوق التنمية صعبة، وتعاني من التفاوت في توزيع الثروات والمشاركة السياسية، فضلاً عن عدم وجود ممثلين مؤثرين في مركز القرار الحكومي، وهي أهم العوامل التي قد تؤدي إلى انقراض عقد المجتمع وتمزقه، وتعوق قدرة افراده على الاستجابة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وأكد طارق بالحاج محمد الباحث في علم الاجتماع أن هناك فجوة تنموية عميقة بين الجهات وبين الريف والمدينة في تونس، وهذه الفجوة ما فتئت تتعمق عقداً بعد آخر.

وقال بالحاج محمد لـ"العرب" إن "تتبع حركة الهجرة الداخلية ونقاط انطلاقها ووصولها مؤشر حقيقي لمعرفة الجهات الأكثر والأقل نمواً". وأضاف "إذا رصدنا الهجرة الداخلية يمكن أن نقول إن اتجاهها العام يتم من غرب البلاد إلى شرقها، أي من المناطق الطاردة للسكان إلى المناطق والمدن والأقطاب الجاذبة لهم. تحديداً من الجهات الراكدة من الناحية الاقتصادية إلى المناطق المزدهرة اقتصادياً، كتونس العاصمة وصفاقس والمدن الساحلية والوطن القبلي والشمال الشرقي، ومثل هذا الأمر خلق تبايناً إقليمياً واقتصادياً وديموغرافياً واجتماعياً".

وتشير الإحصاءات إلى أن نحو مليون نازح أغلبهم من الشباب، هجروا مناطقهم إلى العاصمة ومدن الساحل التونسي خلال السنوات الأخيرة. وتأتي العاصمة كأكبر حاضرة مستقبلية للشباب الباحث عن موارد الرزق خصوصاً لتوفر خدمات أفضل في النقل والتعليم والصحة مقارنة بحياة الريف الصعبة.

وشدد بالحاج محمد على أن الهجرة الداخلية قد أدت إلى الاختلال الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتعميق التفاوت الجهوي الموجود أصلاً، وساهمت في تفجير الجهات المهمشة من مخزونها البشري الحيوي (خاصة من النساء والشباب) وحرمانها من خبرة وكفاءة أبنائها من ذوي المستوى الدراسي والمهني المتوسط والعالي، الذين كانوا من الممكن أن يملأوا رافعة النهوض الاقتصادي والاجتماعي في مدنهم ووجهاتهم لو أنهم اختاروا الاستقرار فيها، بالإضافة إلى أنها



لا يستقيم حال البلاد والناس ضاقوا ذرعاً من الفقر



ياسمين حمدي صحافية تونسية مقيمة في لندن

تونس - ترتفع أصوات الاحتجاجات الشعبية من الشمال إلى الجنوب، لتطالب السياسيين التونسيين بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع ثروات البلاد، والارتقاء بالطبقات المهمشة في السلم الاجتماعي للخروج من بوتقة الفقر.

وتوصف هذه الاحتجاجات في الكثير من السياقات، بأنها "التحدي الأكبر" الذي تواجهه البلاد التونسية، ويهدد مكاسب الديمقراطية في البلاد. ومنذ أكثر من شهر، استأنف شباب يسكنون منطقة الكامور بمحافظة تطاوين، احتجاجات كانت بدأت منذ 2017، مطالبين بحقوق التشغيل، وتوفير سيولة مالية للتنمية المحافظة، وعمت الاحتجاجات مناطق أخرى تعاني تهميشاً منذ عقود.

وتأتي هذه الاحتجاجات في وقت تتخاف فيه تونس من أنزمات اقتصادية خانقة بسبب تراجع نشاط مختلف القطاعات المنتجة منذ ثورة يناير 2011، غير أن دعايات الأزمات الآن، أصبحت أوسع نطاقاً من أي وقت مضى جراء وباء كورونا المستجد.

وقال الناطق الرسمي باسم تنسيقية اعتصام الكامور طارق الحداد في تصريح سابق لـ"العرب"، إنه "منذ إبرام اتفاق مع رئاسة البرلمان حول تفعيل القرارات المتفق عليها مع الحكومة، لم يتصل بنا أي طرف، مضيفاً بأن "رأشد الغنوشي قدم لنا وعوداً بحل الأزمة بعد تشكيل الحكومة لكنه تنكر بعد ذلك".



طارق الحداد منذ إبرام اتفاق مع رئاسة البرلمان لم يتصل بنا أي طرف

وقال بالحاج محمد هناك فجوة تنموية عميقة بين الجهات وبين الريف والمدينة

وكان رئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي قد التقى ممثلين عن محتجي الكامور منتصف يناير الماضي، حيث أكد أنه "ملتزم بما التزمتم به الحكومة وسيسعى إلى حلها على التسريع في تنفيذ الاتفاقية".

وينص اتفاق الكامور على رصد 80 مليون دينار (27 مليون دولار) للاستثمار، وامتصاص البطالة، وانتداب 1500 عاطل في الشركات البروتولية و500 شخص في شركة البيئة والغراسات والبستنة.

وسبق أن وقعت حركة النهضة في منتصف مارس الماضي رفقة منظمات نقابية وأحزاب سياسية بياناً حملت من خلاله مسؤولية تعطيل الاستجابة لمطالب معتصمي الكامور إلى الحكومة الماضية برئاسة يوسف الشاهد والتي كانت فيها